EMBASSY
OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
IN KHARTOUM

سفارة
الجمهورية العربية السورية
الخرطوم

بيان الجمهورية العربية السورية المقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المنعقد في أديس أبابا من ٢٠١٥/٧/١٣ حتى ٢٠١٥/٧/١٦.

The declaration of the Syrian Arab Republic to the Third International Conference On Financing for Development which is held from July 13-16, 2015 in Addis Ababa.

EMBASSY
OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
IN KHARTOUM

سفارة
الجمهورية العربية السورية
الخرطوم

السيد رئيس المؤتمر

السادة أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

بداية اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة باسم حكومة الجمهورية العربية السورية لحكومة وشعب جمهورية أثيوبيا الفيدرالية على رئاسة هذا المؤتمر وعلى حسن استقبال الوفود في هذه المدينة الجميلة أديس أبابا.

سيدي الرئيس:

إن حكومة الجمهورية العربية السورية ووفق الخطط الخمسية المعتمدة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠ كانت تعتمد المعايير الرئيسة لقواعد التنمية المستدامة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وفقا للموارد المتاحة هادفة إلى موائمة هذه المعايير مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة حيث توسعت في تأمين الخدمات و البنى التحتية على كافة أراضي الجمهورية العربية السورية. كما أولت اهتماما كبيرا للتوسع في تكنولوجيا المعلومات، أضف إلى ذلك التوسع الكبير في القطاع الصحي ليشكل مظلة صحية لكافة مواطني الجمهورية العربية السورية مجانا. كما صدرت القوانين لتسهيل الاستثمار الخاص في قطاع الصحة مما سمح بتأمين عدد كبير من فرص العمل للشباب.

أما في الجانب التعليمي فكان له الحصة الأكبر في موازنات الدولة

حيث أسست المدارس وتم تأمين الكوادر المختصة في جميع المدن والقرى السورية.
كما شمل التوسع تأسيس الجامعات في جميع مراكز المدن الرئيسة.
و ساهم القطاع الخاص الاستثماري في العملية التعليمية من خلال افتتاح عشرات المدارس الدولية والجامعات الخاصة التي ساهمت بدورها في استيعاب طالبي الدراسة وأمنت عشرات الآلاف من فرص العمل، علما أن التعليم الحكومي مجاني في جميع مراحل التعليم في سوريا.
كما قدمت الحكومة الدعم الكبير لقطاع الزراعة بحيث أصبحت سوريا من الدول التي تؤمن أكثر من ٩٠% من غذائها لا بل كانت تصدر الكثير من المنتجات الزراعية للدول الأخرى.
كما شهدت سوريا نهضة حقيقية خلال العشر سنوات في قطاع السياحة ليؤمن عدد كبير من فرص العمل.
أما القطاع الصناعي الاستثماري ووفقا للتسهيلات التي قدمتها الحكومة من خلال القوانين شكل قاطرة الاقتصاد الوطني. وأصبحت الصناعة السورية في الغزل والنسيج والأدوية وغيرها منتشرة في كثير من دول العالم وبجودة عالية وأسعار منافسة، كما أمنت هذه المصانع مئات آللف فرص العمل.

سيدي الرئيس: رغبت في إعطاء لمحة عن تطور الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات والدعم الحكومي الكبير المقدم لجميع القطاعات الاقتصادية مع التوسع الكبير في قطاع الخدمات المالية للعديد من المصارف الدولية وشركات التأمين التي أمنت بدورها عدد كبير من فرص العمل.

لأشير إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: أنه رغم كل هذا الدعم الحكومي لم تكن سوريا مديونة لأي جهة مالية دولية، إنما اعتمدت على مواردها وعلاقات اقتصادية مع شركاء استراتيجيين لها.

ثانيا: لأوضح أن الحكومة السورية كانت تهدف من بناء قاعدة اقتصادية قوية وتطوير التشريعات والقوانين بهدف دمج الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي بشكل أوسع من خلال رغبتها في الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية والشراكة مع بعض المنظمات الاقتصادية الإقليمية.

سيدي الرئيس:

وبما ينسجم مع أهداف مؤتمركم هذا لابد من الإشارة إلى دور المرأة في سوريا ومشاركتها في جوانب الحياة الاقتصادية من خلال القوانين والتشريعات الداعمة لتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية بنفس الحقوق والواجبات للرجل.

سيدي الرئيس:

إذ نؤكد على أهمية هذا المؤتمر وانعقاده في أديس أبابا عاصمة أفريقيا السياسية.

نؤكد على ما جاء في مضمون البيان الذي قدمه السيد ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة /٧٧/ والصين.

كما نؤكد على ضرورة التوسع في تأمين الموارد المالية لتتمكن الدول الأكثر فقرا من تجاوز المخاطر الكبيرة الناتجة عن الفقر في هذه الدول والتي تؤثر بشكل كبير على جميع دول العالم.

ونؤكد أيضا على ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات التي تسمح بانضمام الدول النامية بشكل أسرع إلى منظمة التجارة العالمية. كما نؤكد على ضرورة عدم استخدام العقوبات الاقتصادية لغايات سياسية لأن هذه العقوبات تتنافى مع روح التعاون الذي تبديه جميع الدول في هذا المؤتمر. كما أن هذه العقوبات تشكل عائقا كبيرا في طريق التنمية والتطور الاقتصادي في هذه الدول. و نؤكد بشكل كبير على ضرورة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب الذي تعاني منه سوريا وعشرات الدول الأخرى الموجودة في هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس:

لم يعد الإرهاب عائقا في وجه التنمية الاقتصادية لعشرات الدول الآن بل ونتيجة لتطور آليات عمله وتوفر الموارد المالية له أصبح مدمرا لاقتصاديات العشرات من الدول، حيث عمل في سوريا و العراق ودول أخرى إلى تدمير البنى التحتية من مشافي ومدارس وجامعات ومصانع وجسور وغيرها. والأخطر من ذلك تدمير المجتمعات ثقافيا وبشريا. كما أن حجم الإنفاق الكبير على التصدي لهذا الإرهاب أصبح يشكل عبء أكبر على إمكانيات هذه الدول في النهوض بمشاريع التنمية.

سيدي الرئيس: إن التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال سمح لهذه المجموعات الإرهابية في عشرات الدول التنسيق والاندماج تحت قيادات مشتركة وسهل عليها تنفيذ عملياتها الإرهابية في عشرات الدول في آن واحد مع توفر موارد مالية ضخمة من خلال التجارة الغير مشروعة، على سبيل المثال: الاتجار بالآثار المسروقة من هذه الدول . كما مكنها التدفق المالي غير المشروع من تأمين الموارد المالية الكبيرة لعناصرها الإرهابية.

أخيرا سيدي الرئيس:

لم يعد الإرهاب ظاهرة وطنية أو إقليمية، بل أصبح ظاهرة دولية تعيق التنمية الاقتصادية في كثير من الدول التي كان من الممكن أن تتطور بمساعدات مالية بسيطة أو تقنية أو من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة مما يساهم في خروج هذه الدول من تحت خط الفقر ويخفف عن الدول المانحة تقديم المساعدة لهذه الدول من خلال الموارد المقدمة لمؤتمركم هذا وبالتالي توجيه هذا الدعم إلى دول أخرى أكثر فقرا من هنا نؤكد على ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب في كل مكان في العالم وفق رؤية واحدة لمخاطره.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام....سيدي الرئيس.

ممثل الجمهورية العربية السورية

السفير حبيب عباس